الاقتصاد السياسي للمورد المائي وتداعياته على الدول المتشاطئه
نهر الفرات حاله دراسيه

م.د جاسم محمد مصحب *

المستخلص :

يكتسب موضوع الموارد المائيه اهمية بحثيه عاليه في الدراسات الاقتصاديه ولذلك جاءت هذا الدراسه لرصد بعض النتاجات النظريه حول هذا الموضوع واختارت حالة نهر الفرات لتبيان الاقتصاد السياسي للمورد المائي واستندت الدراسة الى فرضية مفادها (ان المورد المائي لنهر الفرات مصدر للتوتر بين البلدان المتشاطئه ووصول الخلاف الى نزاع قد يصل الى حد التهديد بالقوة واعلان الحرب او التلويح بذلك لأهمية هذا المورد بالنسبة للعراق).

ولأجل اختبار هذه الفرضيه تناولت الدراسة الموضوع حسب المحاور التاليه: -

تناول المحور الاول المورد المائي والاطار النظري للعلاقات الدولية ،اما المحور الثاني فقد معالجا موضوع المياه الافتراضيه بين المقترح والتطبيق،اما محورها الثالث فقد جاء لبيان حالة الدراسة (نهر الفرات بين تركيا والعراق وسوريا) ، وخرجت الدراسة في محورها الرابع بعدد من الاستنتاجات لتاصيل الفكره العامه لها واشارت الى بعض التوصيات التي رأت بانها مفيده للمهتمين .

والله من وراء القصد نقاش

Abstract

The subject of water resources earns a big importance in researches of economic studies, so this study tries to observe some theoretical outcomes in its field. The study chose the Euphrates River as a case study to show the Political Economy of water resources. It's depends on hypotheses "The water resources of Euphrates river source of tension between the partner countries and reaching the conflict to dispute my reach to threat by power and declaration the war or sign to that, because the importance of this resources for Iraq .

In the way to test the hypotheses it discussed the subject in the following items:

The first of all is discussed the water resources and the theoretical framework of international relationships, the second item processes the virtual water subject between the suggestion and the implementation, the third item com in way to demonstrate the case study (Euphrates between Turkey, Iraq and Syria) , in fourth item the study deduced number of conclusions to rooting the main idea and indicated to some of recommendations which see its useful to concerned.

On god we aim.

* جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية .

مقبول للنشر بتأريخ 2014/1/5

المقدمه :-

سكن البشر قديما وعند اول قدم بشري على الارض قرب المصادر المائية عذبة كانت أم مالحه أو انهم بحثوا بجد عن الماء لانه احد اسرار الحياة لهم واستمر الحال هذا، ولكن تزايدهم وتعقد نوعية حياتهم (life quality) ادى الى تزايد الندرة النسبية للماء العذب البكر غير الملوث بمخرجات الحياة البشرية التي تتعدد كل لحظة ، فضلا عن بروز التنظيمات الاجتماعية والسياسية للمجاميع البشرية وظهور الدول والحدود والسيادة وكل مقومات مفهوم الدولة التي تعقدت بشكل مضطرد إلى بروز ظاهرة تقاسم وادارة ومحاولات الاستحواذ بشتى الطرق على الموارد وبخاصة الموارد المائية ، وبروز الصراع ذي المغزى الاقتصادي والمواردي بين وحدات العالم السياسية ،مما اعطى المفكرين والباحثين في كل العلوم مسارا علميا واجب الاداء من هذه الاهمية القصوى.

مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة بتراجع مستويات المعروض من الماء النقي البكر واستحواذ بعض دول المنابع على مقدرات الدول في المصبات بالاستحداثات من الخزانات والمشاريع الاروائيه ، ويأتي واضحا في حالة نهر الفرات من خلال السلوك التركي ضمن السياق اعلاه .

اهمية الدراسة :-

تأتي اهمية الدراسة من اهمية الادارة العادلة المقتصده للمورد المائي وتبيان الظواهر التي تؤدي الى نشوب نزاعات قد تصل الى درجة الصراع نابعة من الاستحواذات وفق مبدأ المصلحة الوطنية الضيقه على حساب الشركاء في مقدرات الانهر الدوليه كما هو حال نهر الفرات واهمية ادارته بعدالة بين الشركاء بوصفه نهرا دوليا .

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية هي (ان المورد المائي لنهر الفرات مصدر للتوتر بين البلدان المتشاطئه ووصول الخلاف الى نزاع قد يصل الى حد التهديد بالقوة واعلان الحرب او التلويح بذلك لأهمية هذا المورد بالنسبة للعراق)

منهجية الدراسة :-

اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي من خلال تحليل واقع واهمية الموارد المائيه عالميا .

هيكلية الدراسة :-عالجت الدراسة الموضوع باربعة محاور هي :-

اولاً : المورد المائي والاطار النظري للعلاقات الدولية.

ثانيا : المياه الافتراضيه بين المقترح والتطبيق.

ثالثاً: حالة الدراسة (نهر الفرات بين تركيا والعراق وسوريا).

رابعا : إلاستنتاجات و التوصيات.

و جاءت هذه الدراسة لعرض بعض هذه الاهتمامات ولدراسة حالة مهمة لبلدنا الاوهي حالة ادارة نهر الفرات وموارده التي تشكو التناقص الدراماتيكي، حالها حال موارد نهر دجله والاصناف الاخرى من الموارد المائيه في العراق ، لتحليل ذلك والاسهام بضوء على هذه المشكله . وهي خطوة في سبيل الجهد العلمي المتصل على مدى الزمن .... والله الموفق .

اولاً : المورد المائي والاطار النظري للعلاقات الدولية :-

في اطار توضيح بعض الاسهامات المهمة في علم العلاقات الدوليه بشقيه الاقتصادي والسياسي ، ومن اجل توفير الارضيه النظريه اللازمة لموضوع الدراسة ،يمكن ان يكون مفيداًعرض بعض الاراء النظريه لكتاب ومفكرين في هذا الاطار وضمن المدرستين الاساسيتين في هذاالحقل العلمي ، المدرسة الواقعية والمدرسة الليبراليه من خلال تناولهما لموضوعة الموارد المائية في العلاقات الدولية

1-المدرسة الواقعية :-المدرسة والاتجاه القائم على التشاؤم بشان مصير المياه.

تستند هذه المدرسة والتي تقوم على مبدا التشاؤم بشأن المياه على حقيقة وهي ان الماضي والحاضر والمستقبل قد شهد ويشهد وسيشهد حروبا من اجل المياه ،وذلك نتيجة لنقص المياه وندرتها النسبيه وطبقاً لهذا الاتجاه الواقعي فان المياه في العالم في طريقها للنضوب والجفاف، وبالتالي سوف تتعرض حالة الامن القومي لعدد من الدول الى جملة من المخاطر الجدية وبالتالي سوف تضطر هذه الدول الى اللجوء الى العنف والصراع من اجل تامين حصصها الكافية من المياه وقد تحدث الحروب التي تنشب بسبب المياه خلال الحقب او الفترات التي تشعر فيها الدول بالقلق على مواردها في المياه وحينما تشعر الدول بان لديها مصلحة او ميل للتدخل المباشر لتامين مواردها المائية الامر الذي يضطرها للدخول بحالة من الصراع مع هذه الدولة او تلك لتامين مواردها المائية بشكل اضطراري. ولابد من التذكير بان تلك النظريات الخاصة بحروب المياه قد

برزت على سطح الدراسات الخاصة بالسياسة الدولية في بدايات التسعينات من القرن العشرين وفي تلك المرحلة التي شهدت ربطاً بين امن الدولة وامن مواردها الطبيعية ولقد طرح موضوع الامن المائي شخصيات متعدده مثل نائب رئيس البنك الدولي اسماعيل سراج الدين والامين العام السابق للامم المتحدة بطرس بطرس غالي والرئيس المصري الاسبق انور السادات واخرون [1]

ولقد اشار عدد كبير من الباحثين الى ان العلاقات الدولية والصراعات حول المياه او الانهار التي تشترك في التمتع بها اكثر من دولة سوف تعزز من حالة ارتباط الامن القومي بأمن الموارد الغذائية (الامن الغذائي)[2] او الموارد المائية بمعنى ان نقص المياه سوف تكون حافزا اكبرللدول للعمل على تامين احتياجاتها الاخرى من الموارد وسوف تهتم الدول بمسالة نقص المياه باعتبارها مشكلة حيوية لوجودها .

ولقد اختار (Frey فري)[3] اربع قضايا اساسية تكون بمثابة المفاتيح لتغطية ازمة المياه ويجعلها ذات طابع سياسي واقتصادي دولي :-

القضيه الاولى :-درجة الندرة الخاصة بالموارد الطبيعية

القضيه الثانية :- كمية التوزيع غير المتساوي بين الدول ،

القضيه الثالثه :- كمية المياه التي تشترك فيها اكثرمن دولة

القضيه الرابعه :- مقدار الاهمية الخاصة للمياه لدى دولة معنية او أمة معينة[4]

وبالمقابل فان ("lowi" لوي)[5] قد شخص ثلاث عوامل اساسية تحدد طبيعة العلاقات الدولية والتي تحدد الصلاحيات الخاصة بالدولة التي تتحكم بضفاف نهر معين وكيفية استثمارها لهذه الموارد المائية التي بحوزتها ،واولى هذه المعايير هي القوة النسبية للدولة المتحكمة بضفاف الانهار فالدول تتفاعل مع قضية حدودها المائية المشتركة وفقا لمكانتها وقدراتها والامكانيات التي تحفزها على اداء دورها، واما المعيار الثاني فيتجلى بحدوث النزاع السياسي والذي يحددالعوامل الداخلة في اطارهذا النزاع ، كم هي المدة التي سوف يستغرقها وهل هذا النزاع يتعلق بالهوية والشرعية والاعتراف بتحديد المواقع الخاصة بهذه المصادر المنشأة للنزاع، وادراك الدولة المتحكمة بضفاف الانهار لمواقع قوتها ومواقع قوة الطرف الذي ستدخل في صراع معه واما المعيار الثالث فيخص الطرف او الجهة التي سوف تتدخل من اجل حل هذا النزاع[6].

ولقد ركز هذين الباحثين على الاهمية التي يتركها ادراك الدول جماعيا او فرديا للعوامل والنتائج التي سوف تتمخض عن حروب المياه ، وفي النظام الدولي ذي الطابع الفوضوي تعمل كل دولة على التاكيد على اولوياتها التي تقوم على المصلحة القومية الخاصة بها وبالتالي فان عمليات التعاون والتنسيق بين الدول تغدو من المسائل المحتملة الوقوع .وتلجأ الدول التي تتميز باحجام كبيرة اي ذات قوة او هيمنة بارزة على المسرح الدولي في المجالات الاقتصادية والعسكرية وذات تأثير في النظام الدولي الى الهيمنة على الموارد المائية التي تمر باقليمها الجغرافي وتعمد الى استخدام مواردها المائية من اجل تنفيذ سياساتها واستراتيجياتها سواء بشكل فردي او جماعي وتعمل الدولة المهيمنة على ضفاف الانهار التي تمر في مجالها الجغرافي على تسخير الموارد المائية كخدمة مصالحها القومية ويبدو ان مثل هذا الوضع يمثل الوضع السائد

---

[1] في العام 1995،بين نائب رئيس البنك الدولي اسماعيل سراج الدين ان الحروب في هذا القرن هي حول النفط، ولكن الحروب في القرن القادم ستكون هي حروب المياه، الرئيس المصري الاسبق انور السادات وبطرس غالي الامين العام للجامعه العربيه الاسبق اشتهرا باعلان ان حروب الشرق الاوسط في السنين القادمه ستكون حروب المياه وليست حروب سياسيه،وكلمه السادات هذه اتت مباشره بعد ان وقع اتفاقيه السلام مع اسرائيل سنه1979اتى التعليق الساخر لبطرس غالي يسبق بثلاثه اشهر حرب الخليج، الصراع على النفط اذا كان يوجد هكذا صراع.

[2] مفهوم الامن الغذائي :هو عدد السعرات الحراريه التي يجب ان يحصل عليها الفرد في دولة ما وحسب متطلبات العيش التي تجعله نشيطا منتجا بشكل صحي مصمم اصلا وفق المتطلبات البيئية لاقليم الدولة التي يعيش بها ذلك الفرد .

[3] Frey فري : هو (فردريك واتسن فري)وهو انكليزي مختص وكاتب بالعلاقات الدولية من الناحية السياسيه في موضوعة الموارد المائيه ومواضيع اخرى ،استاذ العلاقات الدولية في مدرسة لندن .

[4] Frey, F. W. (1993) "The Political Context of Conflict and Cooperation Over International River Basins", Water International, Vol. 18, No. 1, pp. 59.

[5] LOWI لوي : هو (والتر لوي)اقتصادي انكليزي مختص بالاقتصاد الدولي في جامعة كامبردج ومؤلف في الاختصاص مهتم بمشاكل المياه واثارها دوليا بنماذج عده خصوصا في الشرق الاوسط .

[6] Lowi, M. (1993) Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 13.

في العلاقات التي تحكم مسالة الاستحواذ على المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا[7] . ويعتمد الواقعيون التركيز على الطابع الفوضوي في النظام السياسي الدولي ومسالة توزيع القوى والمكاسب النسبية والتي تعكس حالة الصراع والتعاون في ذات الوقت في النظام السياسي الدولي اذاماخذنا بنظر الاعتبار قلة السوابق التاريخية والحالية الخاصة بحروب المياه لذلك سيكون من الصعوبة بمكان على الباحثين في مجال حروب المياه التكهن باحتمالات حروب المستقبل ولقد وجد (ولف wolf)[8] ان هنالك ما يشبه (المناوشات) التي حصلت بين الدول بشان المياه ولم تحصل اي حرب فعلية بهذا الشان وان اي نزاع او صراع قد يحصل بسبب المياه يغدو قابلا للحل وفق اليات التعاون والتنسيق بين الدول[9].

وفي المناطق شبه الجافة كما هو الحال مع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تشهد نموا سكانياً مرتفعا وحكومات غير مستقرة وحالة من عدم الامن بشان تقاسم المياه المشتركة اوالمياه التي تشترك فيها اكثر من دولة تغدو الحرب او خيار اللجوء اليها مسالة محتملة الوقوع وقد تدفع الحتمية الجغرافية دولتين مثل مصر واثيوبيا او العراق وتركيا الى اللجوء الى الصراع المسلح من اجل حل المشاكل العالقة بينهما بشان المياه وتضاف بذلك ازمة المياه الى الواقع الذي تعيش فيه المنطقة والملىء بسلسلة من التوترات وعوامل النزاع الاخرى المختلفة المنابع والاسباب .

ولقد اشار كل من(Bulloch, J. and A. Darwish بلوخ ودرويش)[10] واخرين الى حقيقة الرأي الذي يفيد بان الرغبة بالسيطرة والاستحواذ على مياه نهر الاردن كانت هي السبب الرئيسي الدافع وراء نشوب حرب بين اسرائيل والدول العربيه لها عام 1967[11] ، كما كانت مصر تشير في اكثر من مناسبة وفي حال تعرضها لتهديدات بانها مستعدة لشن الحرب من اجل منع اي قوة من تهديد مصالحها المائية في نهر النيل[12] ، وعلى الرغم من ان التهديد باللجوء الى الحرب قد تعد واحدة من الوسائل الاعلامية التي تثار اثناء الصراع او النزاع بشان الموارد المائية لكنه لم يحصل ان كان الماء السبب او العامل الاساسي الذي قاد الى نشوب حرب وقد يكون في واقع الامر عاملا مساعدا ولعل الحالتين السابقتين قد اثبتتا ان الماء او الاستحواذ عن الموارد المائية لم يكن هو السبب او الدافع الرئيسي لنشوب حرب.

وفي الحقيقة لم تشير معظم البحوث والدراسات التي تمت معالجتها الى ان المياه كانت الدافع اوالعامل الاساسي وراء نشوب حرب[13] وحتى في حالة اسرائيل والتي خاضت حروباً فليس من المحتمل ان تدخل حربا من اجل التحكم بموارد المياه . وخلال السنوات الاربعين الاخيرة ومنذ بدايات الحروب العربية الاسرائيلية لايمكن اللجوء الى امثلة اخرى تعالج الكيفية التي تعاملت بها الدول مع قضية المياه في منطقة الشرق الاوسط [14].

---

[7] Allan, J.A. (2002a) The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy, London: I.B. Tauris ,pp. 232

[8] ولف wolf : وهو(ايفن ولف)هو اقتصادي انكليزي مختص بالتنمية الاقتصادية المستدامه ،لديه اسهامات كبيره في موضوعة التوزيع العادل للمياه دوليا وحسب معايير الجدوى الاقتصاديه ، استاذ مشارك بكلية الملك في لندن KING,S COLLEGE وجامعة نيويورك ستي في الولايات المتحده الامريكيه .

[9] Wolf, A. T. (1999) "Criteria for equitable allocations: the heart of international water conflict", Natural Resources Forum, Vol. 23, No. 1, pp. 3.

[10] بلوخ ودرويش: الاول كاتب واكاديمي في اطار العلاقات الدوليه نرويجي الجنسيه اما الثاني فهو عبد الحق درويش مصري الجنسيه اكاديمي وكاتب مقيم في النرويج الاثنان يحاضران في Norwegian School of Economics .

[11] Bulloch, J. and A. Darwish (1993) Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, London: Victor Gollancz; pp. 34; Naff, T. and R. Matson (eds.) (1984) Water in the Middle East: Conflict or Cooperation, Boulder: Westview Press, pp. 44.

[12] Tafesse, T. (2001) The Nile Question: Hydropolitics, Legal Wrangling, Modus Vivendi and Perspectives, London: Lit Verlag; Waterbury, J. (2002) The Nile Basin: National Determinants of Collective Action, London: Yale University Press; Williams, P. (2002) " Nile Cooperation through Hydro- Realpolitik?", Third World Quarterly, Vol. 23, No. 6, pp. 1189- 1196.

[13] Allan, (2002a); Dolatyar, M. and T. S. Gray (2000) " The Politics of Water Scarcity in the Middle East", Environmental Politics, Vol. 9, No. 3; Wolf, (1999); Selby, J. (2005) " The Geopolitics of Water in the Middle East: fantasies and realities", Third World Quarterly, Vol. 26, No2.

[14] Selby, J. (2005), pp. 338.

2- نسب مختلفة من الصراع حول المياه :-

على الرغم من إن هناك براهين قليلة (او ضعيفه) تذهب الى تاييد نظرية ((حروب المياه)) فلا يمكن القول ان المياه لاتشكل سببا من اسباب الصراع [15].حيث اشار كل من (زيتون ووارنز) الى وجود نسبة مختلفة من احتمالات الصراع او نشوب الصراع حول المياه كما ان هنالك قضايا نظرية مهمة قد اهُملت في الحلول المتبعة لمعالجة قضايا الصراع حول المياه كما ان هنالك صراعات حول المياه كانت مدمرة او تمظهرت على شكل حرب صامته لم تظهر الى العلن وقد يؤدي تصعيد الموقف الى اجبار الاطراف على ايجاد قدر من التنسيق والتعاون بشأن تقاسم الموارد المائية [16] . كما وافق (Waterbury وتربري)[17] مع مقولة ان الرغبه بالاستحواذ على الماء ليس دائما هو العامل المرجح لحدوث الحرب مع الاخذ بنظر الاعتبار الرغبه الجامحه لهذا الاستحواذ الذي يتطلب مقدار من القوة والنفوذ بنمط او باخر قانوني او غيره [18] . ويظهر الجدول التالي حجم او نسب الصراعات الخاصة بالموارد المائية والذي اورده (ادوارد ازار)[19] ومن ثم قامت بتعديله (شيرا يوفي)[20] وهذا الجدول يفيدنا في الواقع في فهم التحليلات الخاصة بالصراعات حول الموارد المائية وقياس النسب الخاصة بها .

الجدول (1)

مقياس (يوفي Yoffe)[21] لانماط الاحداث في العلاقات الدوليه المرتبطه بالمياه

الوضع	المقياس	وصف الحالة
تعاون	7	اتحاد اختياري في اطار امه او دولة واحدة
	6	تحالف استراتيجي رئيسي(معاهدة او اتفاقية لتنظيم المياه)
	5	مساعدة استراتيجية او اقتصادية او عسكرية
	4	اتفاق صناعي او تكنولوجي او اقتصادي لايضم ولايشتمل على صبغة العسكرية
	3	مساعدة ثقافية او علمية (غير استراتيجية)
	2	مساندة شفوية رسمية للنظام القائم او لاهدافه وقيمه
	1	تبادل رسمي على مستوى الوزراء و اجراء محادثات او التعبير عن مواقف سياسية
صراع	1	تعبير شفوي او تصريح شفوي يعبر عن حالة عدم الاتفاق
	2	تصريح رسمي ذي اهمية عالية يجسد حالة من العداء والاختلاف
	3	القيام باعمال عدائية على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي
	4	القيام باعمال عدائية على المستوى العسكري والسياسي
	5	القيام باعمال عسكرية على نطاق محدود

---

[15] Zeitoun and Warner عرفا النزاع كالاتي: عندما يسعى احد الاطراف لممارسه القوة على طرف اخر ليتجاوز على مابدور من الطرف الثاني من خداع لافشال اهداف الطرف الاول ويواجه مقاومه كبيره.

[16] Zeitoun, M. and J. Warner (2005) "Hydro- Hegemony – a Framework for the Analysis of Tran boundary Water Conflicts", submitted for publication to Water Policy, 7th October 2005, pp. 2.

[17] Waterbury وتربري : هو (جون وتربري) استاذ الجغرافيه السياسيه في جامعة ييل في لندن وله اهتمامات واسهامات فيما يتعلق بالانهار في الشرق الاوسط وقضاياها الرئيسية .

[18] Waterbury, J. (2002) *The Nile Basin: National Determinants of Collective Action*, London: Yale University Press , pp. 10.

[19] Edward Azar ادوارد ازار : هو استاذ العلاقات الدولية في جامعة ولاية اوريغون الامريكيه هو من صمم اولا مقياس للاحداث في العلاقات الدولية المتعلقه بالمياه سنة 1994 ضمن مجموعة دراسات قام بها لتحليل ذلك من ثمانينات القرن الماضي

[20] Yoffe, يوفي : هي(شيرا يوفي) باحثة واكاديمية امريكيه تعمل في جامعة ولاية اوريغون في قسم العلاقات الدولية مهتمه بموضوعة المياه قامت بتطوير مقياس (ادوارد ازار) واخرجته ببحث علمي سنة 2001 ضمن منشورات الجامعه اعلاه ضمن سلسلة دراسات لازالت متواصلة من تحليل تاريخ الاحداث المرتبطة بالمياه.

[21] المقياس اعلاه هو نتاج تحليل منهجي لاحداث فعليه تاريخيه واخرى لازالت تتفاعل ضمن السياسات المائيه المتبادله للدول المشاطئه في كثير من المناطق الدوليه وجد ازار ويوفي من بعده انها تتشكل اتجاهين اساسين هما الصراع والتعاون ضمن تدرجات اعطتها (يوفي) تدرجا رتبيا بشكل تحكمي التعاون بشكل تنازلي والصراع تصاعدي وهو مقياس تحكمي من قبلها يمكن يضاف اليه او يطور لكن هذه الدراسة استعارته منها كما هو للامانه العلمية .

	6	القيام بشن حرب تودي الى حدوث خسائر بشرية تؤدي الى تغيير في الخارطة السياسية (احتلال ارضي او ازاحة الخصم عن مورد مائي معين) مصحوبة بتكاليف استراتيجية عالية
	7	الاعلان الرسمي للحرب

Source :Yoffe, S. and K. Larson (2001) *Basins at Risk: Water Event Database Methodology*, Corvallis, USA: Oregon State University. Cited in Zeitoun, M. and J. Warner (2005), pp. 8.

ويلاحظ إن الجدول الانف الذكر يوضح لنا نقطتين اساسيتين:-
الاولى،انها تبين الدرجات المختلفة او الانماط المختلفة من حالات الصراع .
الثانية ،ان كل مستوى من مستويات الصراع يضم جملة من النتائج التي تندرج في اطار العلاقات الدولية.
فعلى سبيل المثال يترتب على الدولة التي تذهب الى اعلان حالة الحرب جملة من النتائج التي تختلف كليا عن النتائج التي ترتب على الاعلان الشفهي او اللفظي ذي التعبير المعتدل عن حالة النزاع او اختلاف وجهات النظر بين دولتين حول تقاسم الموارد المائية[22] .من اجل التعرف على التحليلات الخاصة بالصراع حول المياه قـــــــــــــام (زيتون zeitoun)[23] بتوسيع المديات الخاصة بتوسع الصراعات المسلحة والواقع ان ماقام به زيتون كان والى حدٍ كبير مكملا لما قامت به (يوفي yoffi) على صعيد بيان المديات التي يمكن ان يصل اليها الصراع حول المياه وامكانية بقاء درجة الصراع بنسبة الصراع الهادىء او تحوله الى صراع مسلح[24]. والواقع ان درجة حدة او مديات الصراع تظهر لنا جانبا من الجوانب التي يتخذها الصراع وتحوله بمرور الوقت من صراع دبلوماسي الى صراع مسلح مرتبط بنقطة البدء التي قد تكون اقتصادية تتعلق بالموارد المائيه .
ونلاحظ امثلة كثيرة فمثلاً في حالة العلاقات بين الولايات المتحده الامريكيه والعراق ابتداءً من عقد الثمانينات وحتى وصولها الى مرحلة التسعينيات حيث تستكشف ان هنالك مديات معينة من الصراع ازدادت حدتها او خفتت خلال هذه الحقبة بحسب نماذج من المحفزات والمثبطات الاقتصادية والسياسيه وغيرها .

3-المتفائلين اوالنظرية المتفائلة بعدم وجود صراعات حول المياه (المدرسة الليبرالية)

على العكس من النظرية الواقعية التي اكدت ارتفاع احتمالات الصراع او نشوب صراعات مسلحة حول المياه خلال العقود القادمة قدمت المدرسة الليبرالية نظرية او اتجاهاً فكرياً اكثر تفاؤلاً بشأن امكانية وجود اتفاقات حول المياه تمنع اللجوء الى القوة المسلحة في تصفية النزاعات الخاصة بالمياه[25] . ولقد آمن الاتجاه

---

[22] Zeitoun, M. and J. Warner (2005) "Hydro- Hegemony – a Framework for the Analysis of Transboundary Water Conflicts", submitted for publication to Water Policy, 7th October 2005,.:pp 9

[23] زيتونzeitoun : هو محمد زيتون وهو باحث امريكي من اصل لبناني مختص بالاقتصاد الدولي والسياسه الدولية من اهم الباحثين في مجال السياسات المائية الدولية ومصادر الصراع حول الموارد المائيه وله اسهامه واقتراحات حول المياه في الشرق الاوسط منذ ثمانينيات القرن الماضي

[24] لانزاع جدي:عندما لايوجد خلاف مصالح بين فريقين ،او عندما يكون هنالك حلول قابله للتطبيق خلال محادثات سلميه.الصراع البارد:عندما يكونالصراع حول المصالح المتضاربه من خلال المفاوضات او طرق القسر السلميه. من الامثله على ذلك، الحرب البارده بين الولايات المتحده والاتحاد السوفيتي او العلاقات المصريه –الاسرائيليه بعد اتفاقيه السلام1979،الصراع البارد اما يكون واضحا "ملحوضا" او" مستتر" لاشعوري.لوكاس اظهر كيف ان علاقات القوى المتنازعه احيانا تكون متطرفه جدا حيث ان احد اطراف النزاع لا يعي هذه الحقيقه، ان فكرة الصراع المخفي"المستتر"تتمركز في التعارض في المصلحه بين الفريقين المتناحرين و المصالح الحقيقيه للاطراف المبعده. لمزيد من التفاصيل انظر اسهامة (لوكاس) في العلاقات الدولية وهو استاذ السياسة الدوليه في جامعة هارفارد :

Lukes, S. (2005[1974]) Power: A Radical View - 2nd Edition, Hampshire: Palgrave-MacMillan, pp. 36.

الصراع: العنيف:عندما تكون المصالح المتضاربه عادة قد تقاطعت تقاطعا عنيفا وفي المحادثات السلميه ايضا، مثل هكذا علاقات تتضمن الحروب العنيفه (حرب الولايات المتحده وانكلترا على العراق2003) (الحرب اللبنانيه الاسرائيليه 1982، و (الحرب الاسرائيليه الفلسطينيه 1978–1990) والحروب الاستعماريه(الجزائر–فرنسا، بلجيكا–كونغو) او الاحتلال العسكري(الصين –هضبة التبت،اسرائيل–فلسطين). المفاوضات :في درجات عدة من النزاع العنيف تكون واردة ايضا في الامثله اعلاه، و هي بالضد من النزاع العنيف.

[25] اظهر تحليل ل1831 حالة لاحداث دوليه مرتبطة بالماء خلال ال50 سنه الماضيه ان ثلثي هذه الوقائع كان تظهر الرغبه في

الليبرالي بان الاتجاه الواقعي يبدو متناقضاً بالنسبة للتبشير بوجود حالات من الصراع حول المياه، والواقع ان الاتجاهات الليبرالية تستند على حقيقة مفادها ان هنالك قدر كبير من الفوضى في العلاقات الدولية ،ولكن المدرسة الليبرالية قدمت طرحاً يقوم على فكرة ان الدولة او اي دولة على المسرح الدولي لا تتحرك طبقاً لفكرة القوة والهيمنة فقط ولكنها تسعى في ذات الوقت الى اتباع اساليب معيارية وتلتزم بالظوابط الموجودة على الساحة الدولية والواقع ان التنسيق او التعاون مسألة ممكنة في السياسة الدولية ولاسيما فيما يخص المسائل ذات الاهتمام المشترك[26] ولقد عزت المدرسة الليبرالية فشل التعاون والتنسيق من خلال المفاوضات الدولية الى سوء الفهم ونقص الترابط والتماسك الموجود في المنظمات الدولية [27].

وتعد المؤسسات الليبرالية الجديدة (NLI)[28] بمثابة احدى الفروع التي تأت من رحم المدرسة الليبرالية وترى هذه المدرسة ان السلوك العالمي و المعترف به بين الدول يعكس وجود جملة من القواعد والعادات والممارسات الدولية فضلا عن وجود اتفاقات دولية تنظم هذا السلوك وعلى ضوء هذه التفاهمات تقوم تصرفات الدولة وافعالها على اساس تغليب الترتيبات المؤسساتية والتي تصف الادوار السلوكية والتي من خلالها تم صياغة التوقعات الخاصة بالسلوك الدولي[29]. والواقع ان الشروط الخاصة بالمنهج المؤسساتي الليبرالي الجديد يقوم على ادراك حقيقة مفادها ان الدول يمكن ان تقوم من خلال التنسيق والتعاون فيما بينها بادامة مصالح مشتركة وقد يحدث التعاون في حالة نشوب نزاع يمكن ان تسببه الطبقية الفوضوية للنظام الدولي والتي يمكن ان تقلل من اثرها المؤسسات والمنظمات الدولية والتي تزيد من توفر البيانات والمعلومات المتبادله وتقلل من كلفة التبادل الدولي وتزيد من درجة الشفافيه وتقلل من عدم التاكد والشك المتبادل[30] .

ثانيا : المياه الافتراضيه بين المقترح والتطبيق :-

يمكن القول ان كلا المدرستين الليبرالية والواقعية قد نظرتا الى الواقع الخاص بازمة المياه من خلال الايمان بان هنالك طابعا فوضويا يسود العلاقات الدولية وان التفاعل بين الدول يجري في اطار الايمان بالمصالح القومية الضيقة لكل لدولة على حدة. ويبدو التركيز مهما واساسياً حول كيفية قيام النظام الدولي بدلاً من الهيكلية الخاصة بالقوة الكونية بادارة الملف الخاص بالسياسة المائية.

والواقع ان الصراعات الخاصة بالمياه غالباً ماتم تفسيرها طبقاً لاحتياجات الدولة وعادة ما تعد بمثابة الموضوعات غير التفاضلية والتي لاتقوم الدولة على اساسها باثارة حرب او صراع مسلح من اجل الحصول على المياه خدمة للمصالح القومية[31]. والواقع ان الصراعات الخاصة بالمياه والموارد المائية يجب ان تقاس وتحلل في ضوء الاولويات الخاصة بكل بلد على حدة وطبقا للمصالح السياسية التي تمثلها النخب الحاكمة ويجب ان يؤخذ بالحسبان التكون التاريخي للبلد المعني ،والتطور الخاص بالنظام العالمي[32] . والحاقا بهذا الفهم لابد من القول بان الدول ونظام السوق هما في واقع الامر نموذجين منفصلين وقد يكونان مرتبطين في بعض الحالات لكنهما غير متفاعلين .

وقد تم بيان وتفصيل الدور الذي يمارسه الاقتصاد السياسي على الانموذج التقليدي للنظريات الخاصة بالعلاقات الدولية وقد يتوسع الاقتصاد السياسي والنظريات الخاصة به التي تشمل مسائل الطاقة المائية وتباين الاتجاهات المتشائمة والمتفائلة بشان ندرة المياه ولقد قدم(سيلبي) طرحاً فكرياً حول نمو السكان وعلاقته باشكالية نمو الموارد المائية والغذائيه حيث قال انه ليس المهم النمو المجرد للسكان او الموارد في كونه اساس المشكلة الاقتصادية والمنشأة للندره النسبية بل المشكلة تكمن في ابتداع الطرق التقنية لمزيد من الاستغلال المقتصد للموارد والذي يوفر امكانية لمزيد من القيم المضافة والتي تقلل من الهدر وتزيد من

التعاون بين الاطراف المتنازعه،موافقه الدول، كمثال على ذلك،انجاز اتفاق علمي اوعمل تقني ووقعت 157 معاهده مائيه.

Postel, S. L. and A. T. Wolf (2001) "Dehydrating Conflict", Foreign Policy, Vol. 126, No. 2, pp. 61.

[26] Allan, (2002a), pp. 236

[27] Morgenthau, H. (1973) *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th Edition*, New York: Knopf, pp. 3.

[28] كل مؤسسات النظام الدولي مثل الامم المتحده ووكالاتها واشباهها والتي تعتنق اولويات المدرسة الليبرالية .

[29] Keohane, R. O. (1989) *Power and Interdependence: World Politics in Transition, 2nd Edition*, Boston: Little, Brown, pp. 2.

[30] Keohane, R. O. (1989), pp. 14

[31] Selby, J. (2004), "Oil and Water: The Contrasting Anatomies of Resource Conflicts", Paper for conference on 'Resource Politics and Security in a Global Age', Political Economy Research Centre, University of Sheffield pp. 2.

[32] Selby, J. (2004), pp. 3.

امكانية اشباع الحاجات كذلك اكد على اهمية التوزيع واعادة التوزيع للموارد كمسار لحل مشكلة الندرة وقد جاء متناقضاً مع ألاتجاهات التي قدمها (مالثوس) والتي كانت وكما هو معروف متشائمة بشأن تناقص الموارد المائية والغذائية[33]

كما قدمت الاقتصادية الدنماركية (ايستر بو سيرب)[34] مقولتها ذائعة الصيت :- الحاجة ام كل اختراع[35] . وكما هو الحال مع (بوسيرب) اعتقد(سيلبي) بان العلاقات او الروابط التي تقوم بين الانسان و المياه هي في واقع الامر علاقات انتاجية ونسبية بالنسبة للحاجات الاجتماعية ولعل وجود حلول تكنولوجية يعني ان مسألة ندرة المياه قد لاتقود حتما الى نشوب صراعات مسلحة في المستقبل[36] ولقد انتقد (توني الان Allan)[37]التحليلات التي قدمها بعض علماء الاقتصاد و السياسة والتي كانت متعلقة باحتمالات نقص المياه مما يؤدي مثل هذا النقص الى نشوب صراعات مسلحة مستقبلية [38].

ان الطرح الذي قدمه "(الان)" والذي اشار فيه الى (مفهوم المياه الافتراضية) يعد واحدا من الاستجابات التي قدمها علم الاقتصاد السياسي لمسألة ندرة المياه والحلول الخاصة بالصراعات المسلحة التي قد تنشب بسبب هذه الندرة للمياه[39] . ولقد اشار (الان) الى انه طبقا لمبدأ الكفاية او الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاءفقد سعت بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى استبدال الماء بسلع غذائية مهمة وذلك ابتداءً من عقد السبعينات من القرن الماضي وكانت الندرة الطبيعية في الموارد الغذائية قد ازدادت بنسبة عالية الامر الذي جعل دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تستورد المياه على شكل سلع ومواد غذائية .ان فكرة المياه الأفتراضيه تعني استبدال المياه بسلع غذائية حيوية مثل القمح[40]. ولقد دفعت الاسعار المنخفضة للقمح والتي تقدمها الدول الغربية الى قيام دولة مثل مصر باستيراد القمح بدلا من ان تنفق المياه الخاصة بنهر النيل في ري الاراضي التي كانت تزرع بهذا المحصول وبالتالي تسعى الى تحويل المياه الى قطاعات اخرى بمعنى انها تسعى لحساب التكاليف المترتبة على زراعة القمح في مصر مقارنة بكلف استيراده وحينما تغدو كلف استيراده اقل من التكاليف الخاصة بانتاجه في مصر لحاجته الى نوعية معينة من المياه تعمد الى استيراد القمح من الخارج وتحويل كميات المياه التي كان من المفترض ان تروي الاراضي المزروعة بالقمح الى قطاعات زراعية وصناعية اخرى ، مع التحفظ على هذا الامر خاصة عندما يؤدي الى

---

[33] حيث قال (سلبي) (استاذ الاقتصاد الدولي في جامعة شيفلد البريطانيه والباحث في مجال اقتصاديات الموارد المائيه في الشرق الاوسط بمجموعه كبيره من الابحاث والمؤلفات)ان التصنيف الجديد لمشاكل الشرق الاوسط يجب ان يكون من متطلبات الاقتصاد السياسي، و كان واثقا بدرجة عاليه ان الماء بطبيعته ليس ذات اهميه (قصوى)ولكن اهميته تكمن عموما بكونه مصدر للنزاع لاي دوله ومسار للتعاون في نفس الوقت.

[34] بوسيرب Boserb : وهي ايستر بو سيرب وهي اقتصاديه دنماركية واكاديمه في جامعة كوبنهاكن في قسم الاقتصاد والاعمال ومهتمه

[35] Boserup, E. (1965) The Conditions of Agricultural Growth: The Economics of Agrarian Change under Population Pressure, Chicago: Aldine.

[36] نتيجه للتزايد السكاني لمنطقه الشرق الاوسط ،كميه كبيره جدا من الماء العذب الان يجب ان ينقل و يخزن ويعاد تنقيته وينتج كما لم يسبق من قبل، وان المياه القذره او مياه الصرف الصحي حاليا يعاد تنقيتها غالبا لتستخدم للسقي او حتى للاستخدام البشري. اما مياه البحر خاصه في البلدان التي تشح فيها المياه العذبه فيتم تحليتها للاستخدام في الري والاغراض الاخرى وتصرف لعمليات التحليه كمات كبيره من الطاقه حيث ان المياه العذبه حاليا تنقل بالانابيب عبر مسافات بعيده،وتحمل بالسفن عبر البحار .

[37] الان Allan : هو (توني الن) استاذ الاقتصاد في جامعات لندن وبيل ومختص في موضوعة اقتصاديات المياه الدولية وله باع طويل في ذلك وبالاخص مفهوم (المياه الافتراضيه) كمدخل علمي وعملي جديد للتخفيف من اثار التنافس على المياه دوليا .

[38] يتجاهل المختصون الحل المقترح من الاقتصاد السياسي (المياه الافتراضيه) مع الاخذ بنظر الاعتبار(تقاطع ذلك مع مكونات السياده والمصلحه لبعض الدول) ، يرون بالمقابل حتميه بيئيه تلك التي تربط الامن القومي بالامن المائي للامم، مفكري العلاقات الدوليه يتجاهلون حقيقه ان (المياه الافتراضية)هي بدايه لحدود مجال معرفي جديد يجب التعامل معه بجدية علمية فعليه ،

[39] Allan, J.A. (2003) " Virtual Water – the Water, Food and Trade Nexus – Useful Concept or Misleading Metaphor?", IRWA, Water International, Vol. 28, No. 1, pp. 4-11; Allan, J.A. (2002a); Allan, J.A. (2002b) " Hydro-Peace in the Middle-East: Why no Water Wars? A Case Study of the Jordan River Basin", SAIS Review, Vol. 22, No. 2, pp. 255-271; Allan, J.A. (2001) " Virtual Water – Economically invisible and politically silent: A way to solve strategic water problems", International Water and Irrigation Journal, November 2001.

[40] يتطلب مايقارب 1000متر مكعب لانتاج طن واحد من القمح. اذا تم حمل ذلك الطن من القمح للاقتصاد السياسي الذي تاثر بمشكله شحه المياه العذبه او المياه الجوفيه، اذا ذلك الحقل المعرفي قد قام بفصل مقومات الاقتصاد عن الضغط السياسي للتعامل مع المياه وهذا هو محور تلك النزاعات.

استلاب قدرة البلد المستورد على ضمان الامن الغذائي من موارده الخاصة وبسياساته الخاصة واولوياته الخاصة .

ولعل من المفيد ان نذكر هنا ان استخدام المياه في القطاعات الزراعية يعادل عشر مرات استخدامه في القطاعات الصناعية والانتاجية الاخرى ولقد اشار (الان) الى انه من المفيد ان تقوم الدول التي تشعر بان مواردها المائية في طريقها للنضوب بتقليل استخدام المياه لاغراض الارواء وهو الامر الذي سوف يقلل من حدة التوتر واثارة الصراعات الخاصة بالمياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا[41] ولعل من المفيد هنا التذكير بحقيقة مفادها ان بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا وبعض بلدان اسيا التي كانت تعتمد في سقي محاصيلها الزراعية على الانهار تستورد 26% من حجم الصادرات العالمية للقمح وتحتل منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ..وتستورد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا حصة الاسد من هذه النسبة ومع تزايد السكان وندرة المياه الصالحة للسقي والارواء فان الطلب العالمي على القمح سوف يزداد مع تزايد قدرة هذه الدول على دفع الاسعار الخاصة به في السوق العالمية [42].

الواقع انه لايمكن القول ان مسالة (المياه الافتراضية) سوف تؤثر على مسالة ندرة المياه اذ لايقتصر تاثيرها على هذا الجانب فقط بل سوف يمتد ليشمل التاثير على الجوانب السياسية والاقتصادية[43] . وهذا الامر يدعو السياسيين والاقتصاديين وصناع القرار والذين يكون من واجبهم في ظل نقص او ندرة للمياه بحيث تكون هنالك حاجة ماسة لوجود ادارة كفوءة غير منظورة لمعالجة هذه المشكلة[44] .ان مبدأ (المياه الافتراضيه) يكشف لنا عن وجود لعبة ذات مستويين في المحيط الدولي وهذه اللعبة تستند على وجود صراع وتعاون بين الدول وان مسالة (المياه الافتراضيه) والحاجة اليها تلغي وجود الصراعات او على الاقل تعمل على تاجيلها كما انها تؤجل مسالة الحاجة لوجود اتفاقيات بين الدول المتشاطئة لتنظيم واستخدام المياه في الحدود المائية المشتركة بينهما ويعد جلب اولفت الانتباه لمساله العجز او النقص في المياه من المسائل التي تشكل حساسية على المستوى السياسي الداخلي وذلك لان مسالة الاكتفاء المائي يعد واحدا من المسائل التي تخص الامن القومي لاي بلد من البلدان[45] .

كما تعد مسالة (المياه الافتراضيه) من المسائل التي تحتاج الى قرارات سياسية جريئة وحاسمه على المستوى الدولي او المحلي وعلى الرغم من وجود تحسن في درجة الصراعات الخاصة بالمياه فان ذلك يعني بقاء فكرة (المياه الافتراضيه) ملازمة لاي نقاش يتناول الصراعات الخاصة بالمياه باي طريقة محاولة التنبوء بها في المستقبل ولقد اتفق كل من (دولايترو وغري)[46] على ان مبدأ "(المياه الافتراضيه)" يعمل على تسكين او تخفيف مسألة العجز الموجود في المياه ولكن بسبب سعي بلدان الشرق الاوسط الى الالتزام بمبدأ الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي فهي تستبعد فكرة وجود نهاية لنضوب المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا[47] .

والواقع ان هنالك خمسة اسباب يمكن من خلالها تفسير عدم قيام مبدأ (المياه الافتراضيه) بحل مشاكل ندرة المياه :-

السبب الاول:- يتعلق بالامن الغذائي فليس هنالك بلد من بلدان الشرق الاوسط يرغب او يسعى لان يكون معتمدا على دول اخرى من اجل تلبية حاجته الغذائية وان مسالة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء والموارد الغذائية تعد من المسائل المتعلقة بالامن القومي كماهو متعارف عليه دوليا الآن.

السبب الثاني :-فيتعلق بالامن الاقليمي الطبيعي للدول (بيئيه ،موارد طبيعيه)

السبب الثالث:- يعود للايدلوجية والتي ترتبط بالامن الاقليمي (الوطني) من خلال ايجاد تماثل بين الايدلوجية والفكر والارض (الاقليم) بما يحويه هذا الاقليم من مصادر وموارد طبيعية والتي تشكل اهمية نفسية تعزز

---

[41] Allan, J. A. (2002a), pp. 6

[42] Postel, S. L. and A. T. Wolf (2001) "Dehydrating Conflict", *Foreign Policy*, Vol. 126, No. 2, pp. 62

[43] واقع المياه سمح بوهم ادعاء ان مشاكل العجز المائي قد تم حلها داخليا، وان بلدانهم تحقق اكتفاء ذاتي من المياه والانتاج الغذائي.

[44] Allan, J. A. (2003), pp. 8.

[45] Allan, J. A. (2001), pp. 3.

[46] دولايتر و وغري :هما مارك دولايتر وتوماس غري ،وهما باحثان امريكيان في مجال اقتصاديات المياه الدولية وخصوصا منطقة الشرق الاوسط ولهم مجموعه من الابحاث والمؤلفات في هذا المجال منذ ثمانينيات القرن الماضي منها الدراسة المذكورة في الهامش 47 ادناه

[47] Dolatyar, M. and T. S. Gray (2000) " The Politics of Water Scarcity in the Middle East", Environmental Politics, Vol. 9, No. 3, pp. 68.

الشعور بالانتماء فعلى سبيل المثال ينظر كثير من المصريين الى نهر النيل بمثابة رمز قومي لبلادهم اي ان وضعه يتعدى مسالة كونه مواردا مائية طبيعيا وبالتالي فان اي سعي من لدن دولة اقليمية لتقليل حصة مصر من مياه نهر النيل سوف تعد بمثابة تهديد للبلاد كذلك نظرة العراقيين الى نهري الفرات ودجله على انهما رمز عراقي والمساس به تهديد لكينونة البلاد .

السبب الرابع:- فيتعلق بميزان المدفوعات وذلك لان استيراد كافة السلع والخدمات الغذائية سوف يضيف عبأ ثقيلاً على ميزان المدفوعات وعلى رصيد بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا من العملة الاجنبية التي سوف تدفع من اجل الحصول على الموارد الغذائية.

السبب الخامس:- فيعود الى العمالة المحلية فالاهمية الهيكلية التي تحتلها الزراعة في الواقع الاقتصادي لبلدان الشرق الاوسط في طريقها للزوال مع تناقص المياه التي تعتمد عليها في مجال الارواء فان ذلك يعني قلة فرص العمل لدى نسبة كبيرة من المزارعين وهو الامر الذي يضيف عبأ ثقيلا على بلدان الشرق الاوسط[48] ولانسى باي حال من الاحوال ان المياه والزراعة تشكل محورا رئيسيا لاقتصاد هذه البلدان وتنظيمها الاجتماعي والسياسي .

ثالثا: حالة الدراسة : نهر الفرات بين تركيا والعراق وسوريا:-

يصف توماس ناف (ان المياه في الشرق الاوسط قضية اقتصاديه وسياسية واجتماعية تمتد لان تصبح مصدرا ممثلا للصراع وهو مايجعلها ذات بعد عسكري ،حيث يشتد الصراع بين الدول الفاعلة الرئيسية في المنطقه بما يسمح بادوار متزايده للقوى العالمية)[49]،انطلاقا من هذا القول فضلا عن اراء مشابهة واراء معاكسة لذلك تحاول الدراسة ابراز اهمية دراسة الفرات كحالة لنهر مهم في المنطقة ويمكن ان تنطبق عليه بعض الطروحات المشابهة لرأي (ناف) والمعاكسة له من ناحية الادارة الاقتصادية لموارده المائية ، وسيتم التطرق في هذا الجزء الخاص من خلال موضوعي الادارة من ناحية الكم والنوع على حد سواء باعتبارها مقومات التحدي وخصوصا من الناحية الاقتصادية لدول مجرى الفرات حالة الدراسة المختاره .

1- تأريخ نهر الفرات من حيث معطيات السياده والاداره :-

مر تاريخ نهر الفرت بمراحل متعدده تمتد الى **4000** ق . م وخاصة استخداماته في الري لحضارة وادي الرافدين والحضارات المجاورة لها[50] وستتنال الدراسة تاريخه خلال القرون الخمسة الماضيه وكالاتي :-

المرحله الاولى : نهر داخلي تحت ادارة سلطة واحده واقليم دولة واحده وهي الدولة العثمانيه وخصوصا بعد ضم العراق وسوريا للدولة العثمانية حيث اعتبر من النهر نهرا عثمانيا ضمن املاك الدولة وفي هذه المرحلة ليس هناك اشكالية في ادارته خصوصا مع مستويات الاستهلاك المنخفضه للمياه لكل الاستخدامات .

المرحلة الثانية :- نهر يخضع لثلاثة دول وهي تركيا الجمهورية كدولة منبع وسوريا تحت الانتداب الفرنسي والمملكة العراقية تحت الانتداب البريطاني وهنا تميزت حالة الفرات كنهر يمر بثلاثة دول مختلفة لها من المطامح والمطامع في مياه النهر فضلا عن ازدياد مستويات الطلب على المياه لاسباب تتعلق بنموالسكان وتطور مستويات تكنولوجيا الزراعه فضلا عن الاستخدامات الاخرى ،وكانت هذه المرحلة هي نقطة البداية للادارة متعددة الاطراف والستراتيجيات للنهر .

المرحلة الثالثة :- وهي اكتساب سوريا والعراق إلاستقلال من الانتداب الفرنسي والبريطاني ودخول موارد النهر بمرحلة الادارة الوطنية لدول حوض النهر من ناحية المطالبات والاستخدام ووصف وضع النهر القانوني والاقتصادي ودخول الدول الثلاث بمشاريع كبيره لاستغلال المورد المائي له خصوصا السدود التركية العملاقه والسدود السوريه والعراقية على حوض هذا النهر المهم للدول الثلاثة فضلا عن ازدياد معدلات الطلب على المياه في الدول الثلاث مع الاخذ بنظر الاعتبار قيام تركيا بانشاء سدود عملاقة اثرت بشكل كبير على التصاريف المتوجهة الى سوريا والعراق مما اشر في تسعينيات القرن الماضي التناقض في المصالح الاقتصادية لدول حوض الفرات بشكل واضح .

من خلال التقسيم الزمني اعلاه نلاحظ كما هو حال كل انهار العالم تأزم الوضع الاقتصادي من ناحية العلاقات الحتميه للدول وبروز موجات من استحواذ دول المنابع على حقوق بالضد من قاعدة التقسيم العادل خصوصا للانهار التي يؤشر وضعها الجغرافي بانها انهار دولية كنهر الفرات مع عدم اعتراف دولة المنبع بهذه الحقيقه الجغرافية والاقتصادية والسياسيه ،وسنقوم بما يلحق بمناقشة هذه الاشكالية بالتفصيل .

2-وصف عام لحوض الفرات من ناحية مساحة الحوض والطول ومقدار التصريفات المائيه

---

[48] Allan, J. A. (2002a), pp. 261.

[49] ناف .توماس (1984) ،المياه في الشرق الاوسط صراع ام تعاون ، جامعة بنسلفانيا ، معهد الشرق الاوسط ، ترجمة مديرية المطابع العسكرية ، وزارة الدفاع العراقية ، 1987 . ص 13

[50] Masahiro .M ,(1995),Managing water for peace in the middle east :alternative strategies, United nations university press .Tokyo ,pp39 .

من اجل ادراك الاهمية والحيثيات الا قتصاديه لنهر الفرات في اطار هذه الدراسة فمن المفيد وصف حوض الفرات من حيث المساحه وتوزعها بين الدول المتشاطئة فيه.

حيث يقع بين دائرتي عرض 30 -39 شمالا وخطي طول 39 – 45 شرقا و كما يوضح الشكل (1) ادناه ببعض التفاصيل ومتضمنا السدود على مجراه .

يبلغ الطول الاجمالي لنهر الفرات 2330 كم يمر ب 442 كم في الاراضي التركيه و675 كم في الاراضي السوريه ويمر ب 1213 كم في الاراضي العراقيه ، ويبلغ الطول الاجمالي لنهر الفرات اذا اخذنا امتدادات الرافدين الاساسين فرات صو ومراد صو فيبلغ طول نهر الفرات 2280 كم [51] .

ويضم حوض الفرات اراض مساحتها 37800 كم^2 موزعه بين دوله وكالاتي تركيا 12500 كم^2 وسوريا 76000 كم^2 والعراق 177000 كم^2. ويبلغ معدل الايراد المائي السنوي خلال الخمسين سنه الماضيه 23 مليار متر مكعب تقريبا .

ومجموع الاراضي المزروعه في حوض الفرات 6827400 دونم موزعه بين كل من تركيا 540200 دونم وسوريا 1360000 دونم والعراق 4927200 دونم .

وتبلغ الاراضي القابله للزراعه على حوض الفرات 14688000 دونم ،موزعه بنفس السياق على دول الحوض كل من تركيا 5032000 دونم وسوريا 2314000 دونم والعراق 7342000 دونم[52] ووفق هذه المعلومات يجب ان تكون حصة العراق ثلاث مرات بقدر حصة سوريا ومرة ونصف حصة تركيا من الايراد المائي وفق المساحات القابله للزراعة اعلاه .

اما مايتعلق بالتصريفات المائية لنهر الفرات حيث يستمد النهر ايراداته المائيه بشكل رئيس من حوضه في تركيا من الامطار والثلوج التي تسقط في فصل الشتاء بنحو 25 مليار متر مكعب تقريباً قبل دخوله الاراضي السوريه حيث يضاف اليه حوالي 3 مليار متر مكعب من رافدي الخابور والبليخ في الاراضي السوريه اما حوضه في العراق فقد لايتلقى اية اضافات حتى التقائه مع نهر دجلة في كرمة علي الى من من بعض ماتمده السيول في موسم الامطار التي تتجمع في الاودية التي تنتهي اليه .

وبينت القياسات منذ عام 1933 حتى عام 1972 ان الايرادات المائيه لنهر الفرات عند نقطة دخوله العراق قد بلغت في تلك السنين حوالي 30 مليار متر مكعب ، ام المصادر الرسمية التركية فتشير الى ان التصريف للنهر عن نقطة بلقيس كوي على الحدود السورية حتى عام 2000 حوالي 31.58 متر مكعب وان اجمالي التدفق للنهر يبلغ حوالي 35 مليار متر مكعب . وبلغ اعلى تدفق للنهر عند العام 1968 فقد سجل 52 مليار متر مكعب وادناه عند العام 1930 حيث بلغ 10 مليار متر مكعب فقط[53] لاسباب تبدو بيئيه تتعلق بموسم الشتاء المثلج والممطر في الهضبه التركية والارمنيه . وتجدر الاشارة الى ان الفاقد في التبخر على طول الممر المائي للنهر ذا معدلات عالية لارتفاع درجات الحراره وطول فترة السطوع الشمسي في مناطق الحوض .

شكل (1)* حوض الفرات من المنبع الى المصب مع (سعة السدودBCM **)

[51] خدام .منذر ، 2001،الامن المائي العربي ،مركز دراسات الوحده العربيه الواقع والتحديات ،بيروت ، ،ص 145

[52] عباس عبد الحسن وظاهر عبد الزهره (2011) ،تركيا ونهر الفرات نظرة تحليليه في الجغرافيه السياسيه ،مجلة ابحاث البصره ،العدد 3 ،2011 ص138

[53] خدام .منذر ، 2001 ،مصدر سابق ، ص146

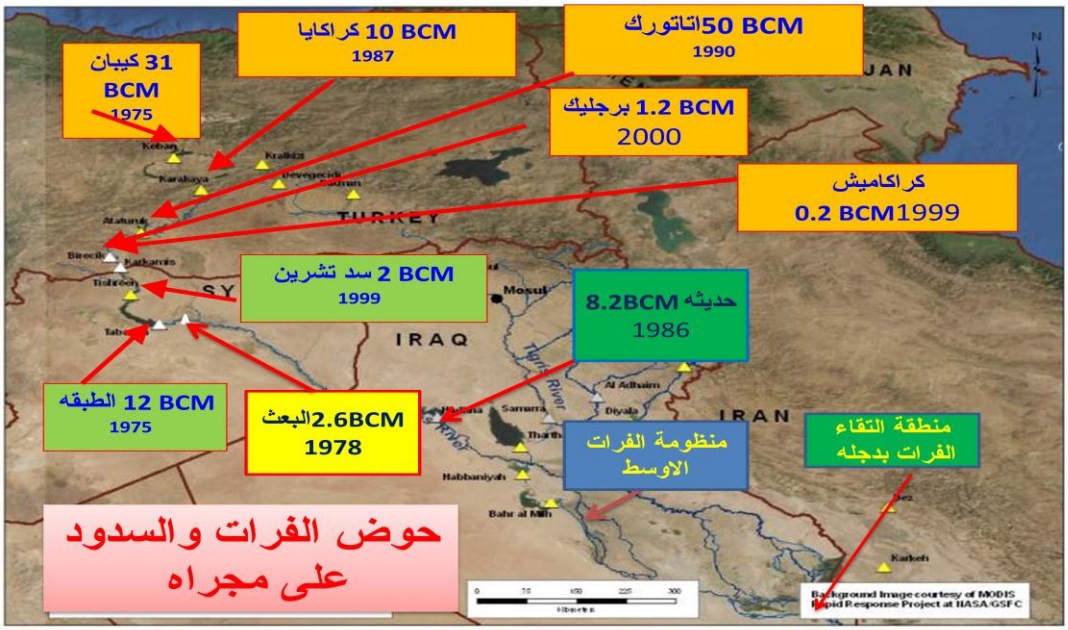

*المصدر : الجنابي . حسن (2012) ،موارد العراق المائية في ضوء القانون الدولي للمياه ، ورقة مقدمة لورشة عمل تنمية الموارد المائية ، وزارة الموارد المائية العراقية ، بغداد 30 أيار 2012 .
* *BCM =مليار متر مكعب

3-السدود على طول المجرى :

هناك منظومة من السدود على المنابع والمجرى في الدول الثلاث للحوض كما يوضح ذلك الشكل (1) اعلاه حيث ابتدأت كل من سوريا وتركيا في سبعينات القرن الماضي ببناء مجموعه من السدود والنواظم لغرض السيطره والاستحواذ كذلك الامر بالنسبة العراق وبشكل يفتقر الى الجماعية في الخيارات ، وستتناول الدراسة ذلك من دولة المنبع تركيا حيث يكتسب سد اتاتورك اهمية بالغه في بنية تنظيم وخزن مياه الفرات لضخامة قدرته الخزنية ويمثل احد اهم مفردات الستراتيجية التركية للمياه التي تمتد تاريخيا لخمسينيات القرن الماضي [54] ، تحتجز الان منظومة السدود التركية على الفرات حوالي 80 % من الايرادات المائيه للنهر في خزاناتها سنويا فضلا عن تغذية المشاريع الاروائيه العملاقه المستنده الى هذه البنى التحتية وغيرها ، وهناك اربعة سدود على مجرى نهر الفرات في الاراضي التركية فضلا عن سد اتاتورك العملاق وهي سدود كيبان وكراكاياو برجيلك وكاراكاميش مرتبة حسب الاحجام والاهمية الخزنية المائية وحيث ان المستوى الخزني الفعال لسد اتاتورك هو 48.700 مليار متر مكعب اما كابان بمقدار 30.700 مليار متر مكعب وكاراكايا بمقدار 9.580 مليار متر مكعب وبرجيلك 5.650 مليار متر مكعب[55] وسد كاراكاميش0.2 مليار متر مكعب .

اما السدود المقامه من قبل سوريا فهي سد تشرين وسد الطبقة او الثوره وسد البعث وهي ذات قدرات خزنية متوسطه بالقياس الى السدود التركية حيث تبلغ مستوياتها الخزنية الفعاله 5.65 مليار متر مكعب و18.43مليار متر مكعب و2.6 مليار متر مكعب على التوالي [56]ولكنها تفي بالغرض السوري وبالاحتياجات الخزنية السورية لحد الان وتستند كثير من المشاريع الاروائية السورية عليها .

اما فيما يتعلق بالعراق فهو يمتلك على نهر الفرات سد حديثه وهو سد متوسط ويبلغ مستوى الخزن الفعال له 8.2 مليار متر مكعب[57] وسدتي[58] الرمادي والهندية التي لاتكاد تكون اكثر من نواظم فقط وليس لها مستوى خزني، مع منظومة تتكون من مجموعة نواظم صغيرة تنظيمية تعرف بمنظومة الفرات الاوسط

[54] لمزيد من التفاصيل عن ذلك انظر
(General Directorate of State Hydraulic - Ankara –turkey(2009), *Turkey Water Report 2009*,pp12 -30)
[55]Masahiro .M ,(1995),PP38& German federal ministry of environment (2005) ,cooperation on turkey 's transboundary waters ,pp .
[56] [56]Masahiro .M ,(1995) ,pp36
[57] World bank(2006) ,Iraq country water resource assistance strategy ,pp15
[58] سدة :تعني ان المنشأ هو عبارة عن ناظم مائي لايحجز خلفه خزان على شكل بحيره تستخدم لخزن المياه بشكل كبير كما لاحظنا في سد اتاتورك وحديثه والسدود الاخرى المماثله لذلك يسمى سده وليس سد وهو مصطلح فني بحت .

لتوزيع المياه على الفروع من الفرات اسفل سدة الهندية حتى نهاية المجرى عند التقاء الفرات بنهر دجله عن كرمة علي .

4-وضع ادارة الموارد المائيه واطرها من حيث الكمية :-

الفرات كحالة للدراسة يتصف بكونه نهرا دوليا حسب التصنيفات القانونية الدولية ، وذلك لمروره من المنبع الى المصب باقاليم ثلاثة دول هي تركيا وسوريا والعراق وتميزت الادارة المشتركه لموارد النهر وثرواته بكثير من المواصفات التي تؤهل لدراسته كحالة دالة عن الفروض والاسهامات النظريه التي استعرضتها الدراسه وسنشير الى الى اخر ماتم الاتفاق عليه بين الدول الثلاث لادارة تدفق نهر الفرات مع الا شارة الى ان هذه الاتفاقات تتصف ببعض الغموض وعدم العملية لادارة مشاكل نهر الفرات في الوقت الحاضر لازدياد تعقيد مشاكل توزيع موارده لتاثير المشاريع التركيه على مجراه بشكل جدي على حصص سوريا والعراق.

فعلى سبيل المثال انخفضت التصريفات من النهر عند دخوله الاراضي العراقيه بين عامي 1932 و2003 من 30 مليار متر مكعب الى 19 متر مكعب[59].

ووقعت بلدان حوض الفرات اتفاقيات او مذكرات تفاهم في كل المراحل التاريخيه التي اشارت لها الدراسة اعلاه من ناحية تاريخ ادارة مقدرات النهر وستضع الدراسة اخر ماتم الاتفاق اليه لانه الاهم من الناحية العملية لوضع الفرات كنهر دولي الان وهي كالاتي .

*اتفاقية عام 1987 وقعت سوريا مع تركيا اتفاقيه لاطلاق 500 م^3 /ثانيه عند الحدود السوريه التركيه خلال فترة املاء سد اتاتورك ،وتم الاتفاق على مناقشة الامر مستقبليا وفق المعطيات ولكن لاتزال هذه الاتفاقية نافذة المفعول .

* في العام 1988 وقع العراق ممثلا بالمؤسسة العامة للسدود انذاك مذكرة تفاهم مع سوريا لاطلاق 56 % من الايرادات المائية التي تدخل سوريا عند الحدود التركية وفق اتفاقية 1987 بين سوريا وتركيا انفة الذكر، ولكن لم يتم التطرق الى(نوعية المياه) التي يتم اطلاقها من قبل سوريا عند الحدود العراقية .

ولابد من الاشارة الى ان منظومة الاتفاق القانوني بين دول مجرى الفرات كنهر دولي تشكو القلة وعدم الوضوح وذلك للنوايا التركية الدائمة منذ تأسيس الدولة التركية الاتاتوركيه في العام 1923 تتبنى ستراتيجية مائية هدفها الاساسي الاستحواذ والسيطرة على معظم موارد الانهر التي تنبع من اراضيها بالضد من مصلحة الدول المتشاطئة ومنها نهر الفرات وذلك للاساس الفكري الذي يقوم على تعظيم مصادر القوة والمساومة الستراتيجية للدولة التركية [60] ،وترافق ذلك فيما يخص العراق تقاعس وعدم اكتراث حكومي لفترات طويله خلال القرن الماضي ولاسباب عده منها داخليه واخرى خارجيه ،ويمكن الآن ان تتوجه الجهات الحكومية العراقية الى اعتماد مبادئ المصالح المتبادله والقانون الدولي للضغط باتجاه تثبيت الحصة المائية من موارد نهر الفرات ، وهناك قوانين دولية تعالج موضوع الانهار الدولية والعلاقة بين الدول المتشاطئة مثل قواعد معاهدة هلسنكي 1966 ، ومن افضل الاتفاقيات في اطار القانون الدولي وضمن مشكلة العراق القانونية مع تركيا وسوريا هي اتفاقية (قانون استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحيه) التي اصدرتها الجمعية العمومية للامم المتحده في 21 / 7 / 1997 والتي تشيرالى (انتفاع دول المجرى المائي كل في اقليمها بهذا المجرى بطريقة منصفة ومعقولة وعدم التسبب بضرر ذي شأن لدول المجرى الاخرى)[61] لكن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ لحد الآن ، حيث يمكن تضمين اي مناقشات او لجان سياديه ثنائية مع تركيا وسوريا هذا الموضوع كموضوع اساسي خصوصا في الاطر الاقتصادية كافة للحصول على نصوص اتفاقية تضمن حقوق العراق النوعية والكمية في مياه الفرات .

وتجدر الاشارة الى عدم التوصل الى حلول قانونية اتفاقية عادله قد يؤدي ذلك في المستقبل الى احداث واشارات توتر من نوع معين وحسب التصنيف اعلاه في الجدول (1) ولانسى بانه قد ادى في الماضي الى تحركات وصلت الى التلويح باستخدام القوة العسكريه لتثبيت الحق المائي وازالة التجاوز من قبل سوريا على حصة العراق المائية من ايرادات نهر الفرات ، بعد انجازها لسد الطبقه على مجرى نهر الفرات في العام 1975 .

5-نوعية المياه من حيث نسبة الملوحه والتلوث :-

هذا هو الموضوع المهم الاخر كما هو موضوع الكميات هو نوعية المياه المصرفة الى دول الحوض عبر الحدود وبالتحديد نسبة الملوحه فيها التي تجعلها محدودة الاستخدامات او ذات استخدامات غير منتجه بشكل اقتصادي في الزراعة والاستخدام الشخصي وحتى في القطاعا الاخرى وفق معايير الكلف والمفاضلة كاساس.

---

[59] World bank (2006), p11.

[60] لمزيد من التفاصيل : General Directorate of State Hydraulic - Ankara –turkey(2009), *Turkey Water Report 2009*,pp12 -30)

[61] سعودي.هشام قاسم واخرون (2009)، السياسة الزراعية والمائية ، بحث غير منشور مقدم لورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي ،وزارة التخطيط العراقية ، بغداد ، ،ص ص 20

ان كثرة الخزانات على المجرى سوف تصرف لما بعدها مياه ذات نسبة ملوحه اكثر من الحالة التي تسبق اقامته لأن الخزن يودي نتيجة الى التبخر وكما اشرنا ان الفرات في حوضه تسطع عليه اشعة الشمس بشكل كبير وذات ساعات سطوع طويله ويمر بمناطق مقفرة كثيرة من المنبع الى المصب والتقائه بنهر دجلة في كرمة علي .ان مشكلة الملوحه في الفرات هي مشكلة متاصله لكنها ابتدأت بالتفاقم في ثمانينيات القرن الماضي وخصوصا بالنسبة الاعظم الجزء الذي يمر بالعراق وهو الجزء الاكبر من الحوض كما تمت الاشارة مسبقا ، وتشير قياسات الملوحة والتلوث الى اشارات الى ان منابع النهر تجهز مياه جيده اصلا و لكن تزداد نسبة الملوحة عند دخول النهر عند الحدود العراقيه السورية حيث سجلت الثمانينات في القرن الماضي نسبة ملوحه تتراوح بين 300 الى 500 جزء في المليون وعند الجنوب سجلت هذه النسبة انذاك 600 جزء بالمليون خصوصا في فصل الخريف [62] ،وبعد الانعكاسات العاليه للتدفقات الراجعه من مشاريع الارواء التركيه والسوريه فضلا عن الانعكاسات للاستخدام العراقي في الزراعه والبزل والتجمعات المدنيه والصناعيه الملحية والمعدنية والبايولوجيه فإن مؤشرات الملوحه عند الحدود السوريه العراقيه تسجل 600 جزء بالمليون اما عند نقاط القراءة في جنوب العراق مثلا قرب الناصريه 3000 جزء بالمليون وتزداد النسبه عن شمال البصره الى اكثر من 4000 جزء بالمليون [63]. فضلا عن ماتقدم فهناك انواع ملوثه اخرى تدني من نوعية المياه بشكل ملحوظ والتي اشرنا اليها اعلاه ،ومما تقدم نلاحظ انهيار نوعية المياه بالنسبة للاستخدامات النمطية لها في العراق بشكل كبير جدا في الزراعة والاستخدامات البشرية والصناعية مما يزيد من كلفة الحصول على الماء النقي البكر ويقلل من صفته الحره التي تعارفنا عليها على انه من السلع الحره(مجاني دون كلفة) ولابد من الاشارة ايضا الى ان نوعية المياه في دولتي اعالي الفرات تعاني التراجع ولكن ليس بنفس المستوى المتردي الذي تمت الاشارة اليها اعلاه في العراق .

6-استخدام تركيا وسوريا لمبدأ المياه الافتراضيه مع العراق :-

المنتجات الغذائيه تصدر من تركيا وسوريا الى العراق كمياه افتراضية (virtual water) وذلك من خلال ماتقدم من الادارة المنفرده بالسدود على مجرى النهر لاضافة مقدرات انتاجية زراعية عالية الانتاجية ولانسى ان هذه المقدرات هي مرتفعة التكنولوجيا بما يتعلق بالتعامل مع الماء او اساليب الانتاج الزراعي الحقلي في تركيا وسوريا اذا ما قارنا ذلك بالحالة العراقية المتخلفه نسبيا .

ذلك وفق اولويات الستراتيجة التركية للمياه فضلا عن السورية والتي افضت الى تحويل العراق الى سوق للمنتجات الزراعية التي تدعي الدولتين بانها ميسرة الاسعار وانها (مياه افتراضية) والتأكيد بشكل دائم على ان كلف استيرادها من الدولتين اعلاه اقل من كلف انتاجها في العراق ودعم هذا الطرح التعامل المتراجع للعراق مع تراجع الايرادات في نهر الفرات فضلا عن دجله والذي يفضي الى هدر مقدرات مواردية مائية تذهب سدى الى الخليج العربي وفي الاستخدامات غير المقتصده في الزراعة وغيرها من القطاعات فضلا عن الاستهلاك النوعي الجائر للماء على طول حوض الفرات في العراق .

وتسجل استيرادات العراق من المنتجات الزراعية من دولتي اعالي الحوض تركيا وسوريا ارقاما كبيره حيث بلغت واردات العراق من السلع الزراعية من الدولتين للعام 2012 (614 مليون دولار) و(412 مليون دولار) على التوالي والسلع الغذائية للاستهلاك المباشر والتي تدخل ضمن الارقام السابقه (583 مليون دولار) و(398.22 مليون دولار) وتمثل واردات العراق من السلع الزراعية كنسبة من اجمالي الواردات حوالي 15 % اما الغذائية فتمثل حوالي 14 % من الاجمالي للواردات [64] مما تقدم ان المفهوم النظري السابق الذكر في جزء سابق من الدراسة لتفسير السياسات التركية والسورية تجاه الموارد المائية لنهر الفرات واضح المعالم في حالتنا ويزداد اثراً بمفهوم الامر الواقع ومنطق اقتناص الفرص وليس منطق التشريع الدولي والحق والمصالح المتبادله بين الشركاء في الانهر .

اما اذا حاولنا مناقشة امكانية استخدام العراق لمبدأ المياه الافتراضية فيجب ان ننتبه الى جملة مسائل تتعلق بذلك

أ-ان العراق في موقعه الجغرافي لنهر الفرات فضلا عن باقي الموارد المائيه كنهر دجله وفروعه فإنه دولة مصب بشكل عام مع بعض الاستثناءات البسيطة في الانهر والفروع التي تنبع من داخل العراق ،وهذا لايعطيه القدره عل السيطره ولا المعلومات عن كمية المياه ونوعيتها التي يمكن ان يضع خططه في اتجاه استخدام مبدأ المياه الافتراضيه في علاقاته الاقتصادية الدولية .

---

[62] ناف .توماس ، 1984 ،ص 31

[63] World bank(2006) ,pp25

[64] المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2012) ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (32)، الخرطوم 2012 ، ص ص 197 ، 258 ، 310–312 .

ب-ان القطاع الزراعي يشكو من جملة من التحديات اهمها اسلوب الانتاج الذي يتركز بمعظمه على الاسلوب العائلي والمساحات الصغيره ، فضلا عن التخلف في اساليب الري التي تعتمد الاساليب التقليديه التي تتميز بنسب هدر عالية تصل الى 40 % في بعض الحالات ،كذلك فان التركيب المحصولي لايتمتع بالتنوع والقدره على المناورة والانتقال نحو المنتج الذي يوفر ربحية عالية مع توفير عالي بالموارد الطبيعيه ومن اهمها المياه

ت-الكثافه في استخدام العمل دون التكنولوجيا في الزراعه العراقيه على الاعم الاغلب مما لايعطي فرص جيده في تعظيم مستويات القيمه المضافه في هذا القطاع .

ث- كذلك من المفيد الاشارة الى الانكشاف الاقتصادي الكبير للاقتصاد العراقي الذي يمكن ان يكون مصدرا للمنافسة الدولية للمنتج العراقي في السوق العراقية مع الاخذ بنظر الاعتبار انه يمكن ان يكون عاملا ايجابيا في حالات معينه لادارة الصادرات لانه يصنع قائمة شركاء تجاريين متنوعه .

لكن مع هذه المعطيات السابقه يمكن للعراق ان يحاول استخدام مبدأ المياه الافتراضيه بأن يتوسع بانتاج المحاصيل التي تحتاج نسب اقل من المياه للتقليل من الهدر وزيادة امكانيات استغلال المتوفر المتراجع من كميات المياه ونوعياتها ،فضلا عن ملاحظة الطلب الاقليمي و الدولي عليها للعمل على تصدير الفائض منها اليه واستيراد سلع من السوق الدولية يكون من غير الاقتصادي انتاجها من قبل العراق ضمن المعطيات المائية النوعية والكمية التي تطرقت اليها هذه الدراسة في متنها ، كذلك يمكن أن يوفر او يطور محاصيل تستطيع العيش والانتاج مع نسب الملوحه العاليه في نهر الفرات التي تسببت بها السياسات التركيه والسوريه تجاه المياه المطلقة الى العراق ،فضلا عن التعامل مع الكثافه السكانيه في الريف والتي تضع ثقلا اقتصاديا على القطاع الزراعي كعماله تشكو انخفاض الانتاجيه والبطاله شبه المقنعه من خلال اما التشغيل بمشاريع زراعيه بالحجم الاقتصادي الكبير باسلوب الشركات الرائده او اجتذابهم خارج القطاع الزراعي مع تشجيع انتاج المحاصيل باستخدام كثافة عمل متوسطة وانتاجيه عالية .

ويمكن ادراك حقيقه مهمة ان المقترحات اعلاه لايمكن ان تحدث ضمن المدى القصير بل ضمن المتوسط والطويل وجهود حكوميه واهلية تحتاج مؤسسات ورؤوس اموال ومناخ استثماري ميسر .

7- التداعيات الاقتصاديه على العراق جراء الاستغلال الجائر لمياه الفرات من قبل تركيا وسوريا .

ان السياسات المائية التركية والسورية ضمن تعاملها مع نهر الفرات وكما لاحظنا في الاجزاء السابقة من الدراسة ، ارتدت بشكل سلبي دائم على حصة العراق من هذا موارد هذا النهر من خلال التاثير على كمية المياه الموردة عبر الحدود العراقية ونوعيتها ، وبما إننا نسلم بالاهمية الاقتصادية للموارد المائية لأي بلد بشكل حاسم .

لذلك ستحاول الدراسة في هذا المحور التركيز على الاثار والتداعيات الاقتصادية لمخرجات السياسات التركية والسورية في ادارة نهر الفرات من خلال مراقبة الاثار على مساحة الاراضي المزروعة والعمالة والاستخدامات البلديه للماء ولاجل ادراك بعض من هذا من المفيد ان نتعرف على تركيبة معدل الاستخدام العراقي قطاعيا على الماء كما الجدول (2) ادناه .

جدول (2)

التركيب القطاعي للطلب على الماء في الاقتصاد العراقي بشكل تقريبي*

القطاع	معدل الاستخدامات حسب بيانات 2011	النسبه المئوية من الاجمالي %
الزراعه	48 مليار $م^3$	%87
الصناعه	4 مليار $م^3$	%7
البلديات	3.2 مليار $م^3$	%6
المجموع	55.2 مليار $م^3$	%100

*المصدر :وزارة الموارد المائية (2012) ، مركز السياسات البيئية ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2012

حيث تتوزع الاستخدامات للماء في الاقتصاد العراقي وحسب الاهمية والمعدل السنوي الى ثلاثة اتجاهات رئيسية هي الزراعة والصناعة والاستخدام البلدي اي في المدن والقصبات لاغراض الشرب والتنظيف والاستخدامات الطبية والخدمية الاخرى ومع النمو الطبيعي للسكان ولاحجام الطلب في الزراعة والصناعة سنتعرف على الاثر السلبي للسياسات التركية والسورية التي ادت كما اشارت هذه الدراسة الى تراجع كم ونوع المياه المطلقة في نهر الفرات وكما يلي :

أ- تراجع المساحات المزروعة بالارواء من الاراضي في حوض الفرات حيث تقدر مساحة الاراضي القابله للزراعة بالارواء في حوض الفرات ب 4 مليون دونم[65] ومع تراجع موارد النهر من المياه تنازلت النسبة المزروعة نتيجة للسبب اعلاه[66] ولاسباب اخرى ثانوية الى نسبة 52 % تقريبا من اجمالي مساحة الاراضي القابله للزراعة بالارواء اعلاه استنادا الى بيانات الموسم الزراعي 2011 -2012 ، وهذا يعني خسارة العراق لفرصة اضافية لتوفير مستلزمات الطلب المحلي الغذائي وازدياد معدلات الاستيراد لهذا الغرض خصوصا مع نسبة عالية لتزايد السكان سنويا، وقد اشارت هذه الدراسة الى قيم واردات العراق من السلع الغذائية في الفقرة 6 من المحور ثالثا اعلاه ، وهذا بالتأكيد سوف يوقع ثقلا ماليا واقتصاديا على موارد الاقتصاد العراقي التي يمكن ان توظف في قطاعات اخرى اكثر اهمية للتنمية من قطاع الاستهلاك الغذائي الذي يمكن يسد طلبه من خلال قطاع الزراعة داخليا بجدارة مع توفر الموارد المائية المناسبه نوعيا وكميا .

ب- تراجع مستويات التشغيل في القطاع الزراعي والقطاعات الخدمية المرتبطه به ويسكن مناطق حوض الفرات اكثر من 6 مليون انسان تقريبا حسب احصائيات 2010 يعمل منهم بشكل دائم في الزراعة حوالي 65 % من قوة العمل ومن خلال المؤشرات في الفقرة (أ)اعلاه يعني ذلك ان نسبة البطاله في القطاع الزراعي نتيجة لتراجع موارد نهر دجله وخروج الاراضي الزراعية من الاستغلال المنتظم والاقتصادي حوالي 32.5 % من قوة العمل هي عاطلة بشكل نسبي كبير فضلا عن البطالة للاسباب الاخرى ، مما افضى الى موجات هجرة الى المناطق الحضرية في المدن القريبه للبحث عن عمل على سبيل التحول القطاعي للعمل ، ادى الى عملهم في قطاعات هامشية وبصورة متقطعة الايراد .

ت- ارتفاع نسبة الاصابة بالامراض المتأتية من تلوث المياه بالاملاح والملوثات الاخرى نتيجة لورود نوعيات مياه تمت الاشارة الى وضعها من ناحية نسبة الاملاح في الفقرة (5) من المحور ثالثاً اعلاه ، حيث ارتفعت نسبة الاصابة بامراض الكلى والمجاري البولية والامراض الجهاز الهضمي من العام 1980 الى العام 2010 الى 500 % في فئة البالغين والاطفال على حد سؤاء[67] . و تتمثل 90 % من الاسباب في نوعية المياه الملوثه في مجرى نهر الفرات من لحظة دخولها الاراضي العراقية مما زاد من الضغط على المؤسسات الصحية وزاد من كلف الخدمات الصحية على الموازنة العامة والمصادر الخاصة على حد سواء ،وانخفاض مستويات الصحة العامة بشكل مضطرد لعدم تمكن المصادر المجهزة للخدمات الصحية من ملاقاة الطلب المتزايد عليها .

ث- تدني قدرة البلديات في المدن التي تقع على مجرى نهر الفرات من توفير الماء العذب المخصص للشرب لتخلف وسائل التحلية ولارتفاع نسبة الملوحه في مياه الفرات الواردة الى العراق ، مما يضع واجبا جديدا لهذه البلديات وبكلف عالية لتجهيز الماء الصافي العذب باستخدام تكنولوجيا اكثر تطورا في المستقبل والا سوف تتدنى الاهمية السكنية للمدن اعلاه وتصبح طارده للتجمعات البشريه وربما تختفي من الوجود وفق التوقعات المتشائمة لوضع نهر الفرات من ناحية درجة ملوحة مياهه الداخله الى الحدود العراقيه .

من هذا المنطلق يلاقي الاقتصاد العراقي تحدي جدي في مورد من اهم موارده الحالية والمستقبلية ناتج عن سياسات شركاء في مياه الفرات لذلك على العراق تضمين كل لقاء ثنائي او ثلاثي مع كل من تركيا وسوريا موضوع حصته من مياه الفرات فضلا عن تضمين فرق المفاوضات مختصين في هذا الشان من الطراز الاول لتبيان الحق بشكل فني غير قابل للدحض والتفنيد .

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات :-

الاستنتاجات :-

يمكن ان تخرج الدراسة بجملة من الاستنتاجات وكالاتي :

1- ان المورد المائي ضمن دائرة الاهتمام النظري والعملي لاختصاصات العلاقات الدولية بجانبها الاقتصادي كما هي الاختصاصات المرادفه الاخرى بمخرجات نظريه رصينه بشكل مبكر لتاريخ العلوم الانسانية

2- هناك اتجاهات اساسية لتفسير سلوك ظاهرة النزاع حول الاستحواذ او تقسيم الموارد المائية بين الدول المتشاطئه تنتشر بين عدة مدارس اهمها المدرستين الواقعية (المتشائمة) والمدرسة المتفائلة (

---

[65] وزارة الموارد المائية (2009)، المديرية العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح ، مشاريع الري والبزل في العراق الواقع الحالي والمحددات والتطوير المنشود ،ورقة عمل غير منشورة مقدمة لورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي ،وزارة التخطيط العراقية ، بغداد ،2009 ، غير مرقمة .

[66] اوردت دراسات عراقية ودولية عدة ان العجز بالموارد المائية من نهري دجلة والفرات سيصل في العام 2015 حوالي 42 مليار متر مكعب وهي تمثل نسبة 76 % من الحاجه الطبعية للعراق ، وان كل مليار متر مكعب عجز يخرج من الاستخدام الزراعي حوالي 250 الف دونم هذا يبين مدى الحاله الخطيرة التي يمكن ان يتعرض اقتصاد العراق في حالة استمرار تركيا وسوريافي اتباع سياسة الاستحواذ على مياه نهر الفرات .

[67] برنامج الامم المتحده الانمائي (2010)، تقرير التنمية البشريه 2009 /2010 ، ص ص 6

المدرسة الليبرالية) تقاسمت التفسير باتجاهين مختلفين حول مسيرة الصراع حول الموارد المائية وتكتسب كل منها مقومات القبول ولكن المدرسة الواقعية ذات قبول اوسع نسبيا .

3- ان مصادر اهمية الموارد المائية كمصدر للصراع قد تركزت في قضايا كثيرة من اهمها تزايد ندرة المياه بشكل عام وندرة المياه النقية بشكل خاص ، فضلا عن اليات التوزيع بين الدول المشتركة فيها التي قد تصطدم باليات غير عادله والاهميةالنسبية للمياه لكل دوله بشكل مختلف .

4- ان مبدأ (المياه الافتراضية) الذي طرح نظريا كحل من رحم الاقتصاد السياسي للتخفيف من حدة الصراعات الناتجه عن النزاعات حول الموارد المائيه وألامثلة كثيرة ربما يستطيع ذلك ولكن ليس في كل الحالات،حيث يمكن في بعض الحالات ان يؤدي الى صراع من نوع اخر يقع في اطار اشكاليات موازين المدفوعات وامتداداتها في السياسات التجاريه والمالية.

5- ان مشكلة التوزيع غير العادل للمياه تنامت خلال السبعة عقود الماضية من خلال اثار مخرجات الستراتيجية التركية للمياه غير الاخذه بالحسبان مصلحة الدولتين الشريكتين سوريا والعراق والاثر اصبح مزدوجا بالنسبة للعراق لانه تأثر سلبا بالمشاريع التركية والسورية على حد سواء .

6- لم تنتج العلاقات السيادية بين دول حوض الفرات صيغ اتفاقية فاعلة لتقاسم مياه النهر وتركت كثير من النهايات السائبه باتفاقات مجتزأة وذلك لعدم الوصول الى اتفاق يجمع الاطراف الثلاثة والاانية السياسية فضلا عن مخرجات التوازنات والاحلاف الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين الذي اعطى لتركيا تفوقا في ذلك حيث تمارس دور الشريك القوي المستحوذ على المياه غير المبالي بمصلحة شركائه وغير المعترف بكون النهر دوليا حسب الاعراف الدولية وطرح مبدأ المياه العابره للحدود غير المسند في القانون الدولي المختص.

7- تنامي المشكلة النوعية لمياه الفرات (التلوث بنسبة املاح عالية) او ملوثات من نوعيات اخرى وهذه المشكلة متواجدة في كل مجرى النهر لكن اعلى شواهده تظهر في العراق والسبب بشكل رئيس مخرجات مشاريع الري التركية والسوريه فضلا عن الاسباب الاخرى في الاستخدام غير الاقتصادي وغير المنضبط على طول مجرى النهر وفي العراق خاصة .

8- في المدى المتوسط يمكن لاساليب ادارة مياه الفرات ان تستمر دون مخرجات منشأة للصراع باشكاله العالية عند المستوى (صراع -7) الجدول (1) (نموذج يوفي) اعلاه ولكن في المدى البعيد اذا بقيت متغيرات ادارة النهر تسير بنفس المستوى فيمكن ان تنتج ذلك وباحتمالية عالية وذلك لضغوط شحة المياه مع ارتفاع الطلب من خلال النمو العمودي والافقي على حد سواء في دول الحوض اي زيادة عدد السكان وتنامي قنوات الطلب الفردي للماء الا في حالة المعدلات الواطئة السكان وهي غير موجودة على ارض الواقع .

9- ببساطة ان مقومات افكار المدرسة الواقعية اقرب الى التطبيق في حالة نهر الفرات مع وجود فرصة ضئيلة لتحقق اليات وافكار المدرسة الليبرالية ولكن ضمن اشتراطات سلوك لدول حوض الفرات بشكل جماعي ابتداء من الاطر القانونية الى سلوك المستهلك الرشيد للماء ضمن مقنن طبيعي لحياته الطبيعيه .

10- ان مشكلة الموارد المائية هي ضلع اساسي من الشكل الهندسي لظاهرة تخريب الانسان لموارد الارض الطبيعية البكر التي يزداد معدل ندرتها النسبية بمرور كل لحظة لحياته على الكوكب وبرغم حقيقة كونه يحوي بثلاثة ارباعه ماءً .

التوصيات :-

في اطار الخلاصات يمكن ان تخرج الدراسة ببعض التوصيات :

1- يجب الانتباه دوليا الى عمق مشكلة تزايد الندرة النسبية للماء باخراج مقننات واعراف دولية حاكمة لهذه الظاهرة خصوصا بين الدول التي تمتلك مقدرات مائية مشتركه وهي كثر من خلال جهود منظمات ومحافل تنتبه الى ان الماء هو خيار الحياة وتقنين وتنظيم ذلك مسار للاستقرار الدولي من احد قنواته الاقتصادية الحتمية .

2- الاتجاه نحو مساعدة الدول المتخلفة في استخدام المياه فنيا لان تخلفها هو احد اهم مسارات الاسراف في المورد المائي المتجه بعنف الى الندرة النسبية المتزايده واحد مسارات توجه النزاعات المائية الى الدرجات العليا للصراع

3- فيما يتعلق بحالة الفرات يجب التوجه نحو الاتفاقات متكافئة المواقف بين دول الحوض الثلاثة بصيغ الاتفاقات (Agreements) وليس مذكرات التفاهم او اية صيغ غير رصينة الحجيه القانونية ويمكن الدفع من خلال استخدام مقومات التفاوض الناجح مثل استخدام ملف النفط من قبل العراق في سبيل الحصول على التوازن في المكاسب او ملف السياسات التجارية المتبادله بين الدول الثلاث وكلها في اطار التساوي والتوازن كدول ذات سياده وذات حقوق في موارد نهر الفرات والتي تعاني عدم التوازن في توزيعها ويمكن انت تنتج صراعات مستقبلية ذات تصنيف يقترب الى الحرب لان حالات التوتر التي

شهدها تاريخ الفرات ادت في بعض الحالات التلويح بالحرب بين العراق وسوريا في سبيعينات القرن الماضي .

4- التأكيد على تحديد ومراقبة نوعية المياه الوارده عبر حدود الدول على حوض الفرات من خلال مراقبة نسبة الملوحه المتاتية من اثار الخزانات خلف السدود ومخلفات المبازل التي تعاد الى مجرى النهر في المشاريع الاروائية ويمكن ان يتم ذلك بانشاء هيئات مشتركه ووطنية لهذه الوظيفة الحتمية والمصيرية لمستقبل البشر المعتمدين على واردات نهر الفرات في متطلباتهم الحياتية المرتبطه بالمياه .

5- اعادة النظر بسياسات العراق للتعامل مع الموارد المائية لنهرالفرات في اعتماد اليات وتكنولوجيا الري والاستهلاك المنزلي والصناعي لتوفير التعامل الاقتصادي الموفر المعاكس لحالة الندرة المتزايدة للماء النقي البكر ، وتاسيس لهئية وطنية لادارة الموارد المائية للنهر تختص فنيا وقانونيا بذلك ويمكن الاستفادة من الخبرات الدولية في ادارة الموارد المائية لانهار تشابه حالتها الفرات .

6- تضمين كافة الوفود العراقية المفاوضة مع تركيا وسوريا على حد سواء وعلى كافة المستويات والصعد مختصين بالشأن المائي وتضمين كل برامج اللجان السيادية المشتركة مسألة توزيع موارد نهر الفرات وفق الاعراف والقوانين الدولية التي تضمن حق العراق فيه حاضرا ومستقبلا كمياً ونوعيا .

7- اعادة النظر بتكنولوجيا تحلية وتعقيم المياه في بلديات المدن العراقية التي تقع على مجرى نهر الفرات لأن الوقع النوعي للمياه حاليا ومستقبليا غير صالح للاستهلاك البشري ومسبب لحالات مرضية بعضها يدخل ضمن تصنيف المستعصيه .

8- الاستمرار بالدراسات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد السياسي للمورد المائي دوليا او محليا ومن خلال مراكز البحوث الرصينه المختصة بهذا المورد المهم لحياة البشر على هذا الكوكب .

سادسا :المصادر :-

المصادر العربيه :-

1- ناف .توماس ، 1984 ،المياه في الشرق الاوسط صراع ام تعاون ، جامعة بنسلفانيا ، معهد الشرق الاوسط ، ترجمة مديرية المطابع العسكرية ، وزارة الدفاع العراقية ، 1987 .

2- خدام .منذر ، 2001،الامن المائي العربي ،مركز دراسات الوحده العربيه الواقع والتحديات ،بيروت.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2012) ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم (32)، الخرطوم 2012 .

4- وزارة الموارد المائية ، مركز السياسات البيئية ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2012.

5- الجنابي . حسن ،موارد العراق المائية في ضوء القانون الدولي للمياه ، ورقة مقدمة لورشة عمل تنمية الموارد المائية ، وزارة الموارد المائية العراقية ، بغداد 30 أيار 2012 .

6- سعودي.هشام قاسم واخرون (2009) ، السياسة الزراعية والمائية ، بحث غير منشور مقدم لورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي ،وزارة التخطيط العراقية ، بغداد ،2009.

7- وزارة الموارد المائية (2012)، مركز السياسات البيئية ، التقرير السنوي ، بغداد ، 2012.

8- وزارة الموارد المائية (2009) ، المديرية العامة لتنفيذ مشاريع الري والاستصلاح ، مشاريع الري والبزل في العراق الواقع الحالي والمحددات والتطوير المنشود ،ورقة عمل غير منشورة مقدمة لورشة عمل النهوض بالقطاع الزراعي ،وزارة التخطيط العراقية ، بغداد ،2009.

9- برنامج الامم المتحده الانمائي (2010) ، تقرير التنمية البشريه 2009 /2010.

2- English references

1- Frey, F. W. (1993) "The Political Context of Conflict and Cooperation Over International River Basins", Water International, Vol. 18, No. 1.

2- Lowi, M. (1993) Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin, Cambridge: Cambridge University Press.

3- Allan, J.A. (2002a) The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy, London: I.B. Tauris .

4- Allan, J.A. (2003) "Virtual Water – the Water, Food and Trade Nexus – Useful Concept or Misleading Metaphor?", IRWA, Water International, Vol. 28, No. 1.

5- Allan, J.A. (2002b) "Hydro-Peace in the Middle-East: Why no Water Wars? A Case Study of the Jordan River Basin", SAIS Review, Vol. 22, No. 2, pp. 255-271;
6- Allan, J.A. (2001) "Virtual Water – Economically invisible and politically silent: A way to solve strategic water problems", International Water and Irrigation Journal, November 2001.
7- Wolf, A. T. (1999) "Criteria for equitable allocations: the heart of international water conflict", Natural Resources Forum, Vol. 23, No. 1.
8- Bulloch, J. and A. Darwish (1993) Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East, London: Victor Gollancz.
9- Naff, T. and R. Matson (eds.) (1984) Water in the Middle East: Conflict or Cooperation, Boulder: Westview Press.
10- Tafesse, T. (2001) The Nile Question: Hydropolitics, Legal Wrangling, Modus Vivendi and Perspectives, London: Lit Verlag;
11- Waterbury, J. (2002) The Nile Basin: National Determinants of Collective Action, London: Yale University Press;
12- Williams, P. (2002) "Nile Cooperation through Hydro-Realpolitik?", Third World Quarterly, Vol. 23, No. 6.
13- Dolatyar, M. and T. S. Gray (2000) "The Politics of Water Scarcity in the Middle East", Environmental Politics, Vol. 9, No. 3

14- Selby, J. (2005) "The Geopolitics of Water in the Middle East: fantasies and realities", Third World Quarterly, Vol. 26, No2.
15- Zeitoun, M. and J. Warner (2012) "Hydro-Hegemony – a Framework for the Analysis of Tran boundary Water Conflicts", submitted for publication to Water Policy, 2nd Edition, 7th October 2012.
16- Waterbury, J. (2002) The Nile Basin: National Determinants of Collective Action, London: Yale University Press .
17- Yoffe, S. and K. Larson (2001) Basins at Risk: Water Event Database Methodology, Corvallis, USA: Oregon State University.
18- Postel, S. L. and A. T. Wolf (2001) "Dehydrating Conflict", Foreign Policy, Vol. 126, No. 2, pp. 61.
19- Morgenthau, H. (1973) Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 5th Edition, New York: Knopf.
20- Keohane, R. O. (1989) Power and Interdependence: World Politics in Transition, 2nd Edition, Boston: Little, Brown, pp. 2.
21- Haas, P. M., O. Keohane, R., and M. A. Levy (eds.) (1995) Institutions for the Earth, London: MIT Press
22- Krasner, S. D. (1999) Sovereignty: Organized Hypocrisy, Princeton: Princeton University Press.
23- Krasner, S. D. (1999) Sovereignty: Organized Hypocrisy, Princeton: Princeton University Press.
24- Postel, S. L. and A. T. Wolf (2001) "Dehydrating Conflict", Foreign Policy, Vol. 126, No. 2.
25- Dolatyar, M. and T. S. Gray (2000) "The Politics of Water Scarcity in the Middle East", Environmental Politics, Vol. 9, No. 3.
26- Masahiro .M, (1995),Managing water for peace in the middle east :alternative strategies, United nations university press .Tokyo.

27-**General Directorate of State Hydraulic - Ankara –Turkey(2009), Turkey Water Report 2009.**
28-**World Bank(2006) ,Iraq country water resource assistance strategy.**

……
……
……..